التنوع العرقي والدولة في العراق
" قراءة اثنو - سوسيو - انثرو - في ادارة التنوع

ا. م. د. زينب محمد صالح
جامعة بغداد– كلية التربية للبنات

أ. د . يوسف عناد زامل
جامعة واسط – كلية القانون

ملخص :
يُشكل التنوع العرقي ابرز السمات التي تتصف بها المجتمعات في عالمنا القديم والحديث والمعاصر ، ولما لهذه السمة من خصوصية على مستوى استقرار المجتمع واستتباب آلية التنظيم السياسي في الدولة ، فالتنوع العرقي يجسد إشكالية مركبة كونه يمثل حالة التعدد القومي والديني والمذهبي والعرقي فضلاً عن الانعكاسات التي يولدها ذلك التنوع ضمن إطار الدولة الواحدة . لذا نجد إن قيام الدولة وفق أساس الشكل الاتحادي الفدرالي من شأنه إن يشكل احتواء قانوني ومنطقي لهذه التنوع ، وذلك بسبب المظاهر التي يشتمل عليها هذا الشكل خصوصاً على مستوى السيادة الداخلية اذ تمتع تلك المكونات الاجتماعية المختلفة بقدر من الحرية يضمن لها خصوصيتها من جهة ويحافظ على وحدة الدولة الخارجية من جهة ثانية .

Abstract: -
Ethnic diversity is the most prominent characteristic of societies in today's world, and because of this characteristic of the level of stability of society and the establishment of the mechanism of political organization in the state, ethnic diversity embodies a complex problem as it represents the state of multi-national, religious, sectarian and ethnic as well as the implications generated by that diversity within State framework. Therefore, the establishment of the state on the basis of federal form would constitute a legal and logical containment of this diversity, because of the manifestations of this form, especially at the level of internal sovereignty, as the enjoyment of these various social components

maintains unity of erterna state on the other han..

of freedom that guarantees their privacy on the one hand and

مقدمـة:

لا شك أن ظاهرة التنوع العرقي تمثل سمة طبيعية لمعظم المجتمعات الإنسانية ، وهي في الوقت ذاته تمثل إشكالية تهدد كيان الدولة وتزعزع استقرارها السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن هذا المنطلق نجد إن الدول المعاصرة تسعى إلى احتواء هذا التنوع وبأساليب قانونية من شأنها أن توازن ما بين مطالب تلك الجماعات بالحفاظ على ذاتيتها وخصوصيتها وما بين وحدة الدولة واستقرار كيانها القانوني، كما ان للدعم الخارجي سواء كان دعما اقليميا ام دوليا قد يسبب حساسية لتنافس تلك المجموعات .ونحن إزاء هذه الإشكالية نجد أن التجارب الخاصة بتلك الدول قد افرزت معطيات ايجابية في مجال احتواء هذا التنوع سواء كانت الحلول متعلقة بنوع إدارة الدولة على المستوى الداخلي كإقرار النظم غير المركزية ، أو منح الحكم الذاتي للجماعات المتنوعة اجتماعيا ، أو متعلقة بشكل الدولة فيما إذا كانت موحدة بسيطة أو اتحادية فدرالية ، مع ملاحظة أن الركون لأحدى هذه الحلول المتقدمة تحكمه بالغالب درجة ذلك التنوع ومدى عمقه في هذه الدولة أو تلك، الأمر الذي يحتم ضرورة مراعاة هذا الواقع ومعالجته في صلب الوثيقة الدستورية لإضفاء الصفة الشرعية عليه فضلاً عن ضمان اعتماده بشكل مطرد ومستقر ، وتأسيسا على ما تقدم فأن واقع الدولة العراقية شهد ومنذ التأسيس عام ١٩٢١ بروز مشكلة "التنوع العرقي" كمشكلةً شاخصة يتطلع أصحابها إلى الحلول ، وقد تبلورت هذه المشكلة بصورة واضحة خصوصاً في عهد الأنظمة الجمهورية التي حكمت العراق بدءاً من عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣ ، إذ شهد العراق تناحرات واضحة بين القوميتين "الكوردية والعربية" وكذلك صراعات واضحة بين الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة ، الأمر الذي انعكس على عدم استقرار الدولة العراقية من الناحية الواقعية والدستورية ، فتعاقب على العراق ومنذ قيام العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ "ثلاث دساتير" أثر انقلابات عسكرية كان آخرها الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠ ، وعلى هذا الأساس يكون عدم ادراه التنوع العرقي في الدولة إحدى الأسباب المؤدية إلى انهيارها وعدم استقرار أركانها .

تتمثل ***<u>مشكلة البحث</u>*** على مستوى الواقع العراقي عند الوقوف على عنصرين جوهريين ، (الأول) التركيب الاثنوغرافي للمجتمع

العراقي : المتعلق بتحليل الواقع الاجتماعي في العراق ودرجة تنوعه والمساحات الاجتماعية لذلك التنوع ، بمعنى اَخر ، أن البحث سيستهدف طبيعة العلاقة ما بين إشكالية التنوع في العراق ، بما تنطوي عليه من مفردات ، وبين شكل الدولة العراقية(الاتحادية) الجديد ، من حيث ما تمثله "الفدرالية" من خصائص توفيقية بين ضمان وحدة الدولة من جهة ، وضمان استقلالية وخصوصية المكونات الاجتماعية من جهة ثانية ، وتقييم درجة استجابة النصوص الدستورية للواقع الاجتماعي في العراق.

أهمية البحث: تتجلى أهمية بحثنا في موضوع التنوع العرقي وأثره على بناء الدولة الاتحادية في العراق أنموذجاً في جملة من الأمور هي:

١-إن الشكل الاتحادي تجربة جديدة للدولة العراقية إذ انه أقر على المستوى الدستوري في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر سنة ٢٠٠٤ ، وتم إقراره بصيغته النهائية بموجب دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ والمستفتى عليه من قبل الشعب العراقي.

٢-تضمن الدستور العراقي فيما يتعلق بشكل الدولة الاتحادي ، جملة من النصوص المنظمة لعلاقة الدولة الاتحادية بالأقاليم ، وقد أثارت هذه المواد جملة من التحفظات بعضها حملت في طياتها الحفاظ على وحدة العراق ، والبعض الاَخر سعى إلى تقسيم الدولة سواء كان ذلك التقسيم مؤسس على أساس "قومي أو ديني مذهبي".

٣-لقد كان لإقرار الشكل الاتحادي للدولة العراقية أثره الواضح في نقل الصراع الحاصل بين المكونات الدولة العراقية المتباينة من أرض الواقع بما يفرضه التنوع من اختلاف وتقاطع في المصالح ، إلى أرض السياسية وإدارة الدولة بما تمثله الكتل السياسية لتلك المكونات ، الأمر الذي أربك مسيرة الدولة في إدارة شؤونها الداخلية.

اما **منهج البحث** : فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن ، للوقوف على المواد الدستورية الواردة في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ ، والمتعلقة بشكل خاص بالشكل الاتحادي وبيان مظاهر الوحدة والاستقلال التي تميز بها هذا الدستور ومحاولة تقييمها على ارض الواقع ، للتعرف على مدى نجاحها في احتواء "التنوع الاجتماعي" في المجتمع العراقي ، والمنهج التحليلي الذي يعتمد على دراسة مكونات المجتمع العراقي ومعرفة واقع الخصخصة في التمثيل لتلك المكونات .

وقد اعتمدت في ***هيكلية البحث***: أربعة محاور اساسية هي :

الاول : مفهوم ادراة التنوع العرقي .

الثاني : التنوع الاثنوغرافي في العراق .

الثالث : التنوع الديني والمذهبي في العراق .
الرابع : اشكاليات التنوع العرقي في العراق .
وسنقوم بتوضيح ماهية المحاور اعلاه بالشرح والتحليل وكما يأتي :

المحور الاول : مفهوم ادراة التنوع العرقي :

ادارة التنوع تعني " مجموعة من الاجراءات و التقنيات و الطرق التي تستخدم للتحكم بالتنوع الاثني الموجود داخل الدولة الواحدة لمنع حدوث حالة من النزاع باستخدام قنوات و وسائل قانونية " ،فالإدارة هي الحل البديل للنزاع من خلال المهارات المستعملة ميدانيا ، وقد بقيت مسالة التنوع تعالج بطرق فردية ومن خلال النص الدستوري العمومي " الناس سواسية في الحقوق و الواجبات انطلاقا من منهجية الدمج و الاستيعاب التي سادت في التعامل مع التنوعات البشرية في حين اغفلت هذه المقاربة وظيفة الدولة في حفظ تلك الحقوق ورعايتها من جهة ، وتوظيف التنوع في تقوية الاطار الخارجي للدولة ، وذلك لتعزيز تجانس و تماسك لمكونات الدولة ، رغم انه لا توجد دولة متجانسة قوميا و اجتماعيا و سياسيا ، مع وجوب ادراك مسالة التنوع ضمن مسار الممارسات العملية و الاطر التفاعلية بجانب ادراكها قانونيا وهيكليا [١] . وهناك عدة استراتيجيات يجب اتباعها في ادارة التنوع العرقي اهمها :

اولا – استراتيجية هيمنة الدولة : يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة اكثر الادوات شيوعا لإدارة التنوع لمنع الصراعات العرقية في تاريخ دول العلم و يعرف " تشيستر كروكر " هيمنة الدولة بانها " بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ ، و في الوقت ذاته اقامة ما يضمن حماية الاقليات " [٢] ، ويتم ذلك من خلال اتباع عدة وسائل اهمها :

- سياسة الاخضاع : وتكون باستخدام اجراءات قسرية ، القصد منها تأكيد حق الجماعة الحاكمة سواء اكانت اقلية ام اغلبية في تقرير مستقبل الدولة ، دون السماح بأية تنازلات للجماعات العرقية ، وهذا ما نلاحظه حاليا في سوريا حيث سيطرة الاقلية على الاغلبية و بحزب سلطوي موحد .
- سياسة العزل الاجتماعي : وتكون بعزل مجموعات عرقية مناهضة للدولة في اطر سياسية متميزة منفصلة ، وهناك عزل الاجتناب ، وتكون بتطويق واحتواء التنوع المؤدي لإحداث صراع عرقي ، ويتم عن طريق فرض نظام الحزب الواحد او الاوحد كما في سوريا و العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، حيث يكون نظام الحزب هو المسيطر على مفاصل الدولة و هو اشبه ما يكون نظام الاقلية الحاكمة او حكم عشائر او مشايخ كما في دول الخليج العربي ، ويكون العزل الاجتماعي مؤثر عندما يصاحبه ضعف ترابط جغرافي بين المركز و الاطراف نتيجة

تهميش الدولة لهم ، فضلا الى العزل السياسي نتيجة تخوف الدولة من تلك الجماعات .

● استراتيجية الفيدرالية : وهو انشاء كانتونات "دويلات " صغيره وفق نظام سياسي يقوم على اتحاد مركزي على اساس جغرافي او اثني بين مقاطعتين او اقليمين او اكثر ، حلا لبعض المشكلات المرتبطة بوجود اعراق و قوميات و طوائف متباينة الاهداف و المصالح داخل الدولة الواحدة ، فهي بذلك تحفظ وحدة الدولة وكيانها السياسي ومن جهة اخرى تمنح للمقاطعات او الاقاليم نصيبها من السلطة و الثروة و التمثيل السياسي و تضمن بذلك احترام التنوع العرقي ، وبذلك تمنع سيطرة الحزب الاوحد الحاكم و تمنع قيام حكومات استبدادية [٣]، وتضمن كيانات دستورية لكل منها نظامها القانوني الخاص و استقلالها الذاتي و تخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنظم لبنائها القانوني و السياسي ، وهي بالواقع تمثل الخطوة الاولى نحو الانفصال، مع الحفاظ على الوحدة الخارجية للكيان السياسي وتكون السلطة الرئيسة بيد المركز .

● كانتونات عرقية : هي عبارة عن اقامة اقاليم عرقية مشابه لـ سويسرا بمعنى تفويض السلطة وفق اساس قاعدة اقليمية عرقية لكل منها شكل مصغر من اشكال السيادة و يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة و الحكومة المركزية . [٤]

ثانيا : – استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة : وتعد احدى الاقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة او على المستويات الفرعية او المحلية و تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التنوع العرقي مع ضمان الحقوق و الحريات و الهويات و الفرص بالنسبة لجميع مكونات الدولة و خلق المؤسسات السياسية و الاجتماعية لتلك المكونات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القهري ؛ وتتكون المكونات الرئيسة للديمقراطية التوافقية من حكومة ائتلافية موسعة تشمل جميع الاحزاب السياسية التي تمثل المجتمع ، حكم ذاتي وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة ، تمثيل نسبي وحق الاقليات بالاعتراض دستوريا .

● تقرير المصير "التقسيم او الانفصال": اذ يسمح للجماعات بـ الانفصال اذا وصلت لدرجة استحالة التعايش في اطار الدولة الواحدة ، ويعد حق تقرير المصير للأمم و الشعوب بمثابة المرجعية السياسية و القانونية لعمليات التقسيم والانفصال ويعين حق تقرير المصير ، حق الجماعة الاقليمية في تقرير وضعها السياسي داخليا و خارجيا ، فضلا عن متابعه تطورها الاجتماعي

والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي او اكراه من جانب اي قوة اخرى ، وهو هنا يمثل حل سياسي لتوفير الحرية للشعب المضطهد انطلاقا من مبدأ حق تقرير المصير و المتمثل بالاستقلال ، الحكم الذاتي ، الفيدرالية بكل اشكالها [٥].

● الاندماج والاستيعاب : وهي احدى ادوات ادارة التنوع العرقي ، فيقصد بهما اذابة وازالة كل الخلافات بين مكونات المجتمع ، واستيعابها ، حيث يستخدم الاندماج اساسا لخلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع و الدولة ، اما الاستيعاب فيستخدم بالأساس عند الحديث عن خلق هوية ثقافية مشتركة ،واحترام مكونات المجتمع ويتم ذلك من خلال تذويب جميع الثقافات لأجل ثقافة الدولة الواحدة كما حدث عند تشكيل الدولة الفرنسية[٦].وفي واقع الحال يمكن تطبيق ذلك بعد صقل شخصية المواطن و اذابة كل الفروقات بين ابناء المجتمع و العمل على تقبل الاخر ، وان يكون الوطن للكل .

● الاندماج الوظيفي : يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين اعضاء جماعة لا تستند بالضرورة لثقافة او هوية مشتركة ، لكنها تستند لوجود مصلحة مشتركة بالأساس ، ويكون اعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة مادامت تؤدي وظائفها بفاعلية ، كما ان نظرتهم الى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين او فاسدين تستند لقدرتهم على اداء هذه الوظائف ، وفي هذا النموذج تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة و المؤسسية مرورا بقبولها العيش في اطار دولة موحدة مع منحها حكم ذاتي او انتهاء الحل بـ الفيدرالية او الكونفدرالية [٧] . ويمكن ان نعتبر الروابط التاريخية و الثقافية و اللغوية ، اساسا لخلق اندماج بين افراد المجتمع وانتاج ما يعرف بتقبل الاخر .

المحور الثاني : التنوع الاثنوغرافي في العراق :

تشكلت الدولة العراقية في اطار الاستعمار البريطاني ، والذي فرض على العراق طبيعة تكوينه العرقي من خلال حدود الدولة العراقية ، والتي ضمت بناءً على ذلك عدد متنوع في "الاعراق والاديان والمذاهب"، فالعرب والكورد والتوركمان والارمن عناصر أساسية في تكوينه العرقي ، الى جانب هذا التنوع يوجد تنوع اخر ، يتمثل بالتعدد الديني والمذهبي
(الإسلام والمسيحية واليزيدية والصابئة) ، وان تشكيل الدولة العراقية كان شأناً بريطانيا بحتا ، اذ نجد مثلاً ان الرأي في بريطانيا حول اقامة الدولة العراقية قد انقسم الى اتجاهين :

اولا : رأي حكومة الهند الذي يتلخص بإقامة أمارات صغيرة من البصرة وبغداد و الموصل .

ثانيا : الى إقامة دولة واحدة وهو رأي السكرتير السياسي في وزارة الهند " السير أرثر هيرتزل " .

وجرى الأخذ بالرأي " الثاني " الداعم لإقامة حكومة عربية في العراق[٨] ، ولتأكيد "سياسة القضم والضم" ، التي انتهجتها بريطانيا في العراق ، فنجد الملك العراقي" فيصل الاول " يقول (ليس هناك بعد شعب عراقي بل كتل متنافرة من البشر مجردة من اية فكرة وطنية غارقة في الخرافة والجهل وتفتقر الى اية رابطة مشتركة ميالة الى الفوضى ومستعدة ابداً للتمرد على اية حكومة مهما كانت)[٩]، ناهيك عن هدف الاستعمار في تفتيت الكورد من خلال تقسيمهم على اربع دول منها العراق ، والذين كانوا ولازالوا يؤمنون ويسعون الى اقامة دولتهم الكوردية ، هذا ما يتضح في كثير من مواقفهم وتصريحات المسؤولين الكورد.[١٠]

اما السبب الاخر فنجده في طبيعة تعامل الانظمة السياسية المختلفة التي تعاقبت على حكم العراق مع هذه الجزئية ، فالنظام الملكي الذي تم اتخاذه باختيار الامير" فيصل ابن الشريف حسين " ملكا للعراق وفقا لاستفتاء ٢٣ اب عام ١٩٢١ والذي كانت نتيجته ٩٦% لصالح الملك ، وقع بأول اخطاءه حينما امر الملك في عام ١٩٢٢ بتشكيل "المجلس التأسيسي" لينظم قانونا اساسيا بمثابة دستوراً للمملكة العراقية على ان لا تتناقض مواد هذا الدستور مع المعاهدة البريطانية العراقية التي وقعت في وقت سابق[١١] .

ولم يكن هنا الدستور ناتجاً لإرادة الشعب العراقي ، بل اصبح فرعا من المعاهدة التي كان يرى فيها انها تحقق مصالح البريطانيين ، والوضع الطبيعي هو وضع "دستور للبلاد" ومن ثم "تشكيل حكومة" تقوم بإقامة المعاهدات مع الدول الاخرى. الامر الذي انعكس بشكل او باخر في مدى احساس المواطنين في انتمائهم لهذا الكيان ،الامر الذي عمق الولاءات "القبلية والعشائرية " ، اذ اتسم المجتمع العراقي بانقسامات ونزاعات وصراعات تقليدية افقية وعمودية ، فضلا عن الانقسامات بين المدن والارياف ، فقد اقترنت وحدة كل جماعة من هذه الجماعات بحاجة الفرد الى حمايته من قبل الجماعات الاخرى ، لاسيما في ظل غياب الدولة ، اذ لم تكن السلطة السياسية في العهد الملكي تتدخل في شؤون الصراع والاحتراب بين القبائل والعشائر ، بل تترك لها امر تسوية خلافاتها ذاتياً ، وقد اخذ هذا الوضع بالانحلال والتحول الى اشكال جديدة من العلاقات في ظل بناء الدولة الحديثة الذي

ساهم الاحتلال البريطاني في انشاءها وتنظيمها[١٢].

ويلاحظ ان الفئات والطوائف العراقية لم تكن يوما من الايام منظمة في كيان واحد لافي العهد العثماني ولا الملكي ولا اي عهد اخر، وبهذا الصدد يقول عالم الاجتماعي الدكتور علي الوردي" رحمه الله " (ان اهل العراق لم يعرفوا قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة شيئا من المفاهيم السياسية الحديثة مثل "الوطنية والمواطنة" ، بل كان جل ما يشغل بالهم الاحساس الديني المتمثل بقضايا التعصب المذهبي)، ويعني ذلك ان الولاء للهويات الفرعية دون الوطنية في العراق ليس شيئا مستجدا بل هو ارث تاريخي لم تستطع الدولة العراقية في العهد الملكي تجاوزه لبناء هوية وطنية حديثة تستوعب كل الهويات الفرعية ، بل ان سياسات النظام الملكي المتمثلة بالانصياع الكامل وراء المحتل البريطاني فضلا عن تكريس حالة التفاوت الطبقي بين الاعيان وبقية فئات المجتمع العراقي ادى الى ترسيخ حالة اللجوء الى الهويات الفرعية ، الامر الذي لم يستطيع العهد الجهوري الاول من تجاوزه ، اذ ذهب على عكس العهد الملكي بمحاولة فرض الهوية الوطنية بالقوة من خلال اسلوب إدارة الحكم الامر الذي ادى الى سيطرة ثقافة العنف على حل المشاكل السياسية في العراق ، فكانت اغلب السياسات قائمة على تهميش الآخر وابعاده قدر المستطاع عن السلطة (خاصة الذي يقف بالضد من مصالح النخبة الحاكمة) ، وهذا ما القى بظلاله على العملية السياسية برمتها واصبح الشعب خاضعاً للنخبة الحاكمة بشكل قسري ، الامر الذي جعل المؤسسة العسكرية تقوم بأداء دور الفاعل الرئيس و السياسي الأساس المتفرد بالسلطة والحياة السياسية ككل خلال المدة (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، ويمكن عد النظام السياسي آنذاك نموذجاً للأنظمة العسكرية في العالم الثالث[١٣] .

ومن ثم جاء "حزب البعث" الى السلطة وبدأت معه مرحلة جديدة اكثر قساوة ، اذ تغلغل بكل المؤسسات الامنية والمدنية وفرض سيطرته بالقوة عليها ، وبدأ معه فصلا جديدا من العنف غير المسبوق ، حتى جعل الناس يلجئون وبشكل غير مسبوق الى الانتماءات الفرعية التي يرون فيها مجالا قد يحقق لهم الحماية ، فالقبلية والمذهبية والعرقية حافظت على دورها الوظيفي التاريخي كمنظومة امان بالإبقاء وتعزيز اواصر القرابة والدم كمشترك يفرض التزامات متبادلة في محيطها المغلق ، ومن جانب اخر نجد ان الدولة العراقية وعلى امتداد تاريخها عانت من التغييرات السريعة وغير الطبيعية والمتكررة في الواقع السياسي ، الامر الذي لم يساعدها على بناء دولة فاعلة وثابتة ، بدءا من انقلاب "بكر

صدقي" وفرضه حكومة معينة على الملك ، ومن ثم "انقلاب ١٩٥٨" وقتل الملك ورموز العهد الملكي (خاصة نوري السعيد) مرورا بانقلاب ١٩٦٣ ومن ثم ١٩٦٨، والحروب التي خاضها النظام السياسي السابق حتى التغير الذي حصل عام ٢٠٠٣ ، كل هذا دفع الفرد العراقي بالتحصن بالتشكيلات الاجتماعية الاولية او الفرعية (القبيلة، العشيرة، الطائفة وغيرها) لدرء الخطر الناتج من حالة عدم الاستقرار السياسي او ضعف الدولة او تعسفها.[١٤]، فضلا لما تعرضه له العراق من عنف طائفي ٢٠٠٦ و خطر داعش الارهابي في ٢٠١٤ و سقوط بعض المحافظات بيد التنظيم .

نستنتج مما تقدم ، كلما زاد تعسف السلطة وقمعها للإفراد ادى ذلك الى تأسيس ثقافات فرعية لها مجالا ومساحة تتحرك في البنية الباطنية للمجتمع غير المرئية للسلطة ، او في المجال غير المراقب ، مما انتج لغة رمزية كانت الاطار الباطني للحياة والمعارضة والتعبير عن الذات والصمود.

اما اليوم وبعد التغيير السياسي الراديكالي عام ٢٠٠٣ ، نجد ان المكون الاجتماعي يتحول الى حزب سياسي ، او احزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية ، فهناك احزاب (للسنة) ، واخرى (للشيعة) ، وثالثة (للكورد) ، في ظاهرة استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبيته ، القصد منه تعويق شيوع وترسيخ مفهوم المواطنة ، من خلال ما يسمى ب "الديمقراطية التوافقية" والتي تؤدي الى تمييع الحدود الفاصلة بين "ما هو اجتماعي وما هو سياسي" ، بحيث اصبحا مترادفين ، واحدهما معبر عن الاخر ، ويعد هذا الامر هو المأخذ الاساسي ، والجوهر الذي يضعف الهوية الوطنية والمواطنة.

مما تقدم تستطيع القول ، ان التداخل بين الحقل الاجتماعي مع الحقل السياسي هو وجه الاعتراض هنا ، لان الاجتماعي يستوعب في مفرداته "الديني والاثني والعشائري" ، وان هذا الامر ينتج العديد من الصراعات فيكون " الديني مقابل الديني" و " الاثني مقابل الاثني " وهكذا ، وهو ما يولد حالة احتراب محتملة بشكل كبير ويقلل من حالة الاستقرار السياسي ، وبالتالي يعرض الدولة الى هشاشة لا تستطيع بفعلها ان تؤدي دورها الوظيفي ، ويزيد من مركبات فشلها ، ويدفع بالأفراد الى الانخراط والنكوص الجبري اللاشعوري في الوحدات الاجتماعية ، ويزيد من التمايزات الاجتماعية ، ويقلل فرص بناء الدولة المواطنية العصرية.

ثانيا : التنوع الاثنوغرافي في العراق:

يتكون العراق من عدة قوميات وتعد ***القومية العربية*** ذات الأغلبية العظمى ، فهي تسكن في أواسط العراق وجنوبه وأجزاء من شماله

،فالعرب الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يشكلون إلى حد بعيد جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها [١٥]، وشكل السكان العرب وفقا لإحصائية رسمية التي أجرتها الحكومة العراقية عام ١٩٤٧ نسبة ٧١% وهو مجموع عرب الشيعة والسنة معاً ،بينما بلغ عددهم عام ١٩٥٧ (٥٠١٨٩٦٢) خمسة ملايين وثمانية عشر إلفا وتسعمائة واثنان وستون فردا من مجموع سكان العراق البالغ عددهم (٦٥٠٠٠٠٠) ستة ملايين ونصف المليون نسمة فبلغت نسبتهم ٧٧,٢% من السكان ، وبلغ عددهم بموجب إحصاء عام ١٩٧٧ (٩٧٠٢٨٤٨٩) تسعة ملايين وسبعمائة وألفان وثمانمائة وتسع وأربعون نسمة من مجموع سكان العراق البالغ تعدادهم آنذاك (١١٨٦٢٦٢٠) أحد عشر مليونا وثمانمائة واثنان وستون ألفا وستمائة وعشرون نسمة فبلغت نسبتهم وفقا لذلك ٨١,٧٩%[١٦].

ويعد **<u>الكورد القومية الثانية</u>** في البلاد ، وكورد العراق هم جزء من الشعب الكوردي الذي يستوطن الأجزاء الشمالية لجمهورية العراق ، ويشكل الأكراد الأغلبية السكانية في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك مع نسبة في نينوى بالإضافة إلى خانقين ومندلي في ديالى وقضاء طوزخورماتو في محافظة صلاح الدين، وتعد مسألة الكورد العراق الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا في القضية الكردية لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى وكان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بداياته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني وطائفي معقد فإن الأكراد العراقيين غالبا ما وصفوا بكونهم أصحاب نزعات انفصالية وإنهم لم يشعروا بالانتماء إلى العراق بحدوده الحالية[١٧] وقد بلغت نسبتهم وفقا لإحصاء عام ١٩٤٧ ١٨,٤% ويضاف إليهم الأكراد الشيعة الفيلية التي كانت نسبتهم ٠,٦% ، بينما بلغ تعدادهم عام ١٩٥٧ (١٠٤٢٧٧٤) مليون واثنان وأربعون ألفا وسبعمائة وأربع وسبعون فردا من مجموع سكان البلاد المذكور أنفا فبلغت نسبتهم وفق إحصاء عام ١٩٥٧ ١٦,٠٤% من مجموع السكان ،بينما بلغ عدد السكان الكرد في إحصاء عام ١٩٧٧ (١٩٠٣٤٠٢) مليوناً وتسعمائة وثلاثة آلاف وأربعمائة واثنان نسمة من مجموع سكان العراق المبينين أنفا ، وهكذا فقد بلغت نسبتهم في إحصاء عام ١٩٧٧ ١٦,٠٥% .

إما **<u>توركمان العراق</u>** هي جماعة عرقية في العراق ، تنحدر من قبائل الغز من الأوغوز الأتراك ، حيث يقيمون بشكل أساسي في شمال العراق في مدن "كركوك وجلولاء والسعدية وسليمان بيك وامرلي وطوز خورماتو وكفري وتلعفر" ذات الأغلبية التركمانية ويشتركون في علاقات ثقافية

ولغوية وثيقة مع تركيا ، وأكبر عدد من المهاجرين التركمان في العراق يعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية ، مع غزو العراق من قبل سليمان القانوني عام١٥٣٤م ، تليها محاصرة السلطان مراد الرابع لبغداد في عام ١٦٣٨م ، و تدفق أعداد كبيرة من الأتراك استقروا في المنطقة ، وبالتالي فإن جزء من تركمان العراق اليوم هم أحفاد الجنود والتجار وموظفي الخدمة المدنية الذين نقلوا إلى العراق خلال فترة حكم الإمبراطورية العثمانية بعد إنشاء الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، أراد تركمان العراق ضم ولاية الموصل لتصبح جزء موسع من الدولة التركية ، ولكن نظرا لنهاية النظام الملكي العثماني وجد تركمان العراق انفسهم تحت التمييز العنصري المتزايد عن طريق سياسات الأنظمة المتعاقبة القمعية من العراق، وقد بلغت نسبتهم وفقا لإحصاء عام ١٩٤٧ ٢% اثنان بالمائة بينما بلغت نسبتهم وفقاً لإحصاء ١٩٥٧ ٢,١% وبلغت نسبتهم وفقاً لإحصاء عام ١٩٧٧ ١,١٦% . وبلغت نسبة السكان المسيحيين من الكلدان والنساطرة (الأشوريين) والأرمن عام ١٩٤٧ ٣,١% وبقيت هذه النسبة على حالها تقريبا في إحصاء عام ١٩٥٧ [١٨] .

إما موقف **<u>الحكومات العراقية</u>** من التنوع القومي في العراق نجد إن القانون الأساسي لسنة١٩٢٥ قد نص في المادة (٦) منه على انه (لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وان اختلفوا في القومية، والدين، واللغة) ، الملاحظ على هذه المادة أنها تنطوي على اعتراف ضمني بوجود "تعددية قومية في العراق" ، في حين نص الدستور أيضا على جعل "اللغة العربية " هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص ، إن جعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في عموم العراق وفي المناطق الكردية والتركمانية والآشورية قد حط إلى حد كبير من قدر هذه اللغات وجعلها ادني مرتبة من اللغة العربية ، فلم يتم الاعتراف بلغات أكثر من ٢٥% من أبناء الشعب العراقي من "الكورد والتوركمان والآشوريين".

إما موقف **<u>الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨</u>** : فقد نص في المادة (٢) منه على إن (العراق جزءا من الأمة العربية) ، وهذا النص الدستوري كان بمثابة انتصار للفكرة القومية العربية التي دافع عنها العرب منذ تأسيس الدولة العراقية ، وبالتالي جاء خلاف ما موجود في القانون الأساس لعام ١٩٢٥ الذي لم يشر إلى هوية الدولة القومية من حيث انتمائها إلى الأمة العربية ، بل اعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في العراق ، وهذا يعني إن الدستور قد حسم وفق هذا النص (بأن كل العراق بعربه وكرده وتركمانه هم جزء من ألامه العربية ودمج هذه القوميات غير العربية بالأمة العربية).

والذي يثير الاستغراب إن الدستور قد نص في المادة (٣)على إن (يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعد العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) ، ويلاحظ وفق مضمون هذه المادة إن المشرع العراقي نص بصورة صريحة على حقوق قومية أخرى وهي الأكراد إي إن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيستين هما العرب والأكراد ، وهذا يعد تناقض واضح بين هذه المادة والمادة (٢) من الدستور نفسه التي عدت العراق جزءا من الأمة العربية ، ويلاحظ أيضا إن هذا الدستور لم يتطرق إلى مسألة اللغات وكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في العراق وكان البعض يعده انتصار للغات الأخرى غير العربي .

وأما موقف ***الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤*** : فقد سجل تراجعا في مجال الحقوق للأقليات القومية الأخرى ، فلم تتضمن المادة (١٩) موقفاً اتجاه الأقليات ، فهو لم يتطرق إلى حقوق القوميات والأقليات القومية الأخرى في استخدام لغتها القومية في التعليم أو في وسائل النشر ، إذ كانت الفكرة القومية العربية والوحدة العربية الشاملة مع الدول العربية الأخرى متأصلة في كثير من أحكامه ، والملاحظ على المادة(١٩) أيضا أنها لم تقرب الحقوق للكرد ضمن الشعب العراقي إلا بعد التعديل الثاني من أيلول عام ١٩٦٤ ،كما أعلن الدستور إن الإسلام دين الدولة الرسمي وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ولم يتطرق إلى اللغات الأخرى[١٩] .

إما موقف ***الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠*** : فقد اعترف بالتنوع القومي في العراق فقد نص في المادة (٥) منه على إن (يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين، هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية)،ويلاحظ إن الدستور لم يكتف بالاعتراف بوجود قومية رئيسية أخرى في العراق إلى جانب القومية العربية بل تخطى إلى أكثر من ذلك إذا عد اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية[٢٠] .

وبعد ذكر موقف الدساتير العراقية السابقة من القومية في العراق ، لا بد لنا من بيان موقف قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ والدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ من التنوع القومي. فقد نص قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (٧/ب)على أن(العراق بلد متعدّد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية) ، وهنا إشارة واضحة على إن القوميات في العراق

لاتقتصر على العربية والكوردية بل تشمل أيضاً الكلدوآشورية والتركمانية[٢١] ، كما أعتبر القانون اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ، كما ضمن العراقيين حق تعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية أو الأرمنية في المؤسّسات التعليمية الحكومية[٢٢] ، وبذلك خطى القانون خطوة متقدمة في كفالة الحقوق والحريات للأقليات والاعتراف بها.

أما في ظل ***الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥*** :فقد أشار الدستور في المادة (٣) منه على إن (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها و جزء من العالم الإسلامي) ، ان هذه المادة تشير بان التنوع القومي بالإضافة إلى التنوع الديني والمذهبي هي الأساس المكون للشعب العراقي والملاحظ أيضا إن المادة لم تنص على كون العراق جزء من الأمة العربية كما هو منصوص في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ والدساتير المؤقتة لسنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و١٩٧٠ رغم مطالب بعض من العرب بذلك.

فضلا عما تقدم اعترف الدستور بالتنوع اللغوي في العراق حيث نص على إن (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق..)[٢٣] ، وهناك لغات رسمية على النطاق المحلي للأقليات التركمانية والسريانية وفي أماكن تواجدهم فقد نص الدستور على (اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الإدارية يشكلون فيها كثافة سكانية).

وهذا يعني إن الدستور العراقي قد اعترف للغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية بان تكون هي اللغة التي تعتمدها الدولة في التكلم و التعبير و المخاطبات الرسمية والأوراق النقدية و الطوابع و الوثائق الرسمية في جميع ما يتعلق بأمور الدولة في الداخل و الخارج ، و غير ذلك من المجالات الأخرى وبالتالي فهو شمل كل العراق وليس المنطقة الكردية فقط بينما نجد في الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠ قد اعترف بكونها لغة رسمية في المناطق التي تتمتع بمنطقة الحكم الذاتي إي بالمحافظات الكوردية فقط.

ثالثا : التنوع الديني والمذهبي في العراق :

إن التعددية الدينية تختص بالتعدد في الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به ، إما التعددية المذهبية هي " التعدد المذهبي في إطار الدين الواحد" ، وهذا يعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء الديني والمذهبي في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعاً أو أكثر ، وفي العراق يوجد تنوع ديني ومذهبي ، يتمثل هذا التنوع بدين الأكثرية وهو "الإسلام" ، مضافاً إليه ديانات أخرى "كالمسيحية

والايزيدية والصابئة المندائية" ، ويوجد ضمن أطار هذه الأديان تنوع مذهبي يتمثل عادة ضمن نطاق الدين الإسلامي بالمذهب "السني والشيعي" ، وحتى ضمن نطاق هذين المذهبين يوجد تنوع اعتقادي ، "فالمذهب السني "على سبيل المثال يضم أربعة مدارس فقهية هي " الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة "[٢٤] . وإذا أردنا تلمس التوزيع الجغرافي لهذه المذاهب الإسلامية داخل العراق نجد بحسب معيار الأغلبية بأن "المناطق الجنوبية" هي ذات كثافة "شيعية" مع وجود قليل للمذهب السني فيها ، أما "شمال وغرب العاصمة " فهي ذات كثافة "سنية" مع وجود قليل للمذهب الشيعي فيها. إما العاصمة "بغداد" فأنها خليط من كلا المذهبين الإسلاميين السالف ذكرهما ، أما على مستوى الديانات الأخرى غير الإسلامية فتوجد في البلاد أقلية من "المسيحين " وهم من ابرز الأقليات الدينية ذات التاريخ والحضارة التي تعود لآلاف السنين ، يقدر تعدادهم بمليون نسمة يقطنون في "اربيل ودهوك وكركوك " والنصف الأخر منهم موزع في بغداد والبصرة ، ولكن يستثنى من ذلك وجودهم بشكل متماسك ومنفرد في المناطق الواقعة شمال الموصل ، وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة ، فقد عرف عنهم أنهم مسالمون وقد حصلوا في السابق على حقوقهم الدينية كاملة من خلال ممارستهم طقوسهم الدينية وانتشار كنائسهم في اغلب المناطق العراقية ، كما توجد أقليات دينية أخرى منها طائفة " الشبك " التي تتكلم اللهجة الشبكية القريبة من اللهجة الكورانية والتي تدين بالدين الإسلامي شيعة وسنة ، وتتواجد هذه الطائفة في القرى والمناطق الواقعة حول مدينة الموصل وداخلها و في سهل نينوى وتسمى عند الكرد بـ(شبكستان) ، حيث أنهم ينتشرون في حوالي ٧٢ قرية و بلدة في سهل نينوى وأيضا كانت توجد في العراق أقلية يهودية والذين كانوا يتواجدون لغاية ١٩٤٨ من القرن الماضي ثم تلاشت هذه الأقلية بمرور الزمن ولم يعد لهم وجود في العراق حاليا [٢٥] .

وهناك أيضا أقلية من الصابئة* المندائية والايزيدية**، إذ يتركز وجود الصائبة على ضفاف دجلة والفرات ووسط وجنوب العراق ويتواجدون بصورة خاصة في "محافظتي ميسان وذي قار" ، إما " الايزيدين "فهم شعب من أصل كردي يعيش أغلبهم قرب الموصل ومنطقة جبال سنجار في العراق ، وبالنسبة للإحصاء السكاني للطوائف[٢٦] . ففي العراق نجد إن الإحصاء التي أجرته الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ يقدر عدد نفوس الشيعة مليون و(٤٩٢) ألف نسمة ، والسنة العرب والأكراد (٩٩٢) إلف ، واليهود (٨٦) ألف والنصارى (٨٧) ألف

والطوائف الأخرى (٤٢) ألف ، ويلاحظ إن الانكليز وضعوا الكورد مع السنة العرب مقابل الشيعة العرب وبفرز الكورد عن العرب السنة تكون النسب على الشكل التالي (العرب الشيعة ٥٥% ، العرب السنة ١٩%، الكورد السنة ١٨% اليهود والمسيحيون والطوائف الأخرى ٨%)، ولعل أدق إحصائية نشرت عن التوزيع السكاني في العراق هي المستمدة من الإحصاء الرسمي الذي أجرته الحكومة العراقية عام ١٩٤٧ وهي على الشكل التالي (عرب شيعة ٥١,٤%، عرب سنة ١٩,٧%، كورد سنة ١٨,٤%، إيرانيون شيعة ١,٢% ، تركمان سنة ١,١% ، توركمان شيعة ٠,٩% ، كورد شيعة فيليه ٠,٦% ، المسيحيون ٣,١% ، اليهود ٢,٦% ، ايزدية وشبك ٠,٨% ، صابئة ٠,٢%) ، مع ملاحظة عدم وجود إحصائية دقيقة للطوائف الدينية في العراق في الوقت الحاضر ، لأسباب الحفاظ على اللحمة الوطنية العراقية وبناء الدولة .

المحور الرابع: اشكاليات التنوع في العراق:

تنقسم الاشكاليات التي يعاني منها العراق الى قسمين هما :

اولا : الإشكالية المتعلقة بشكل الدولة : تتمثل الإشكالية المتعلقة بشكل الدولة في ضرورة إن يكون ذلك الشكل متجانس مع التنوع العرقي الذي تشتمل عليه الدولة الواحدة وهذا الأمر يقود إلى ضرورة إن يكون شكل الدولة متوازناً بحيث انه يشتمل على ضرورة احتواء المطالب الانفصالية من جهة ويضمن الاستقلال الإداري لتلك الفئات المتباينة اجتماعياً من جهة ثانية، وهذا ما سنتناوله تباعاً وعلى نقطتين :

أ/ المطالب الاستقلالية الانفصالية: تتمثل المطالب الاستقلالية الانفصالية في إقامة كيان سياسي مستقل يعبر عن هوية الجماعات التعددية داخل إطار خاص بها من أجل التخلص من هيمنة الأغلبية، وذلك على الرغم مما قد ينجم عن ذلك من تضحيات نابعة من عدم توافر القدرات الاقتصادية والمتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لقيام دولة في الإقليم الساعي للانفصال، إلا أنها تبدي استعدادها في الانفصال والسيطرة بشكل مطلق على الأجزاء التي تقطنها بعيداً عن سيطرة الجماعات الأخرى التي لا تنسجم معها جغرافياً وتاريخياً واجتماعيا[٢٧] ، وقد تتخذ المطالب الاستقلالية شكلين مختلفين :

١- يتمثل في المحاولة لإقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة ومثال ذلك ما يحصل في إقليم "بيفارا النيجري وكاتنجا الكونغولي ، وجزيرة النجوان في جزر القمر، والكورد في العراق وتركيا، والباسك في اسبانيا وبعض الناطقين باللغة الفرنسية في إقليم كيوبك في كندا " .

٢- السعي للانفصال والانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد الجماعة الاثنية أنه الأقدر على التعبير عن أمالها وهويتها ومثاله إقليم الأوجادين في أثيوبيا ومحاولته الانفصالية عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال، ويتشابه معه في ذلك أيضاً مطالبة الايوي في غانا بالانفصال والالتحاق بتوغو، كذلك الأمر في محاولة الأذربيين للانفصال عن إيران والانضمام إلى دولة أذربيجان [٢٨] .

نستنتج مما تقدم ان إشكالية التنوع العرقي تتمثل في حال مطالبة الاقلية بالانفصال ، اذ تشكل ضغوطا على النظام السياسي ، إن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال قد يتيح لغيرها المطالبة أيضا بالانفصال على نحو يؤدي في النهاية إلى انفراط عقد وحدة الدولة ، الأمر الذي يفسر رفض العديد من الأنظمة إن لم يكن جميعها الاستجابة لذلك النمط من المطالب، وهذا الإشكالية أيضا قد تنطبق أيضاً على مطالبة الكورد بالانفصال عن العراق لأنها تؤدي إلى نزعة الانفصال لدى جماعات أخرى ، مما يساهم في تفتيت وحدة الدولة ، وأيضا إن تتحقق هذا المطلب للكورد سوف ينتج نزاعات قد تصل إلى مستوى العنف المسلح حول المناطق المتنازع عليها في العراق وخصوصا مدينة كركوك المعروفة بتنوعها حيث يقطنها العرب و الكرد و التركمان والسريان وهي دائما ما كانت مدار للنزاعات العرقية بين تلك الجماعات (تعد كركوك نموذج لعراق مصغر) فالكورد يسعون إلى ضمها إليهم بينما العرب والتركمان يرفضون هذا الأمر، وقد يكون للنزعة الانفصالية الكوردية في العراق انعكاساتها على الساحة الإقليمية خصوصاً للدول المجاورة للعراق كسوريا وتركيا وإيران التي تضم ضمن كيانها على القومية الكوردية ، لذا فأن هذه الدول تعارض وبشدة استقلال الكورد عن الدولة العراقية كما يمكن إن يرتبه هذا الاستقلال من عدم استقرار داخلي لهذه الدول.

ب/ المطالب الاستقلالية من الناحية الإدارية: على عكس المطالب الاستقلالية الانفصالية سالفة الذكر الاستقلال الإداري لا يعني رغبة الجماعات المتنوعة اجتماعياً بالانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها، وإنما تستهدف الجماعات من تلك المطالب توفير الاعتراف لها بقدر من الاستقلال الإداري سواء بتطبيق النظام الفيدرالي الاتحادي أو بمنح الحكم الذاتي أو اللامركزية الإدارية. فالاستقلال الإداري أداة تسمح لجماعة معينة تدعي هوية منفصلة بأن تمارس سيطرة مباشرة على شؤونها بصورة قانونية في موضوعات محددة تتعلق بخصوصياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الوقت الذي يسمح فيه للكيان الأكبر بأن يمارس تلك

الصلاحيات فيما يخص المصالح المشتركة بين الجانبين، ومن أبرز مظاهر الاستقلال من الناحية الإدارية، الشكل الاتحادي الذي يمنح بعض الصلاحيات الخاصة لإقليم معين داخل الدولة، كما إنها تتيح قوة كبيرة للجماعة الخاصة ضمن الدولة عن طريق المشاركة الفعالة في الحكم وصنع القرار والتمثيل في جميع أوجه الحياة العامة، على سبيل المثال التعيينات في الخدمة المدنية لأبناء الإقليم والمخصصات المالية في موازنة الدولة، إضافة إلى ما تتضمنه من ميزات اقتصادية والتي من خلالها يتم الارتقاء بالخدمات وتقديم العديد من المشروعات للإقليم[٢٩] ، وهذا ما نلاحظه في اقليم البصره الذي يرغب بالانفصال اداريا عن الحكومة الاتحادية، وعلى هذا الأساس نجد إن المتغيرات الإدارية الحاصلة وفق أساس دستوري كأن تكون متعلقة بإقرار نظام لامركزي من الناحية الإدارية أو إقرار شكل اتحادي للدولة الفيدرالية أو أية سبل أخرى تفسح المجال أمام المكونات المتباينة من الناحية الاجتماعية في إن تدير خصوصياتها بما تنسجم مع طبيعتها حلاً لمواجهة المخاوف الانفصالية التي تهدد كيان الدولة الواحدة.

ج/ الإشكالية المتعلقة بالمطالب السياسية والاقتصادية : تتمثل إشكالية التنوع الاجتماعي المتعلقة بالمطالب السياسية والاقتصادية في سعي كل جماعة على حدة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب سواء كانت سياسية كالتمثيل في مؤسسات الدولة و نيل المناصب العامة، أو كانت اقتصادية والتي تتعلق بشكل رئيسي في الإنفاق العام كتوزيع الموارد أو إعادة توزيعها. وهذا ما سنتناوله على نقطتين:

١- المطالب السياسية: إن السلطة السياسية تعد من أهم أدوات الدولة في تحقيق أهداف وغايات الجماعات المتعددة، إذ أصبحت هدفاً رئيساً تتنافس حولها تلك الجماعات أحياناً وتتصارع أحياناً أخرى، وذلك لأن السلطة السياسية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها، فضلاً عن ذلك فإنها إذا لم تحقق امتلاكها للسلطة مكسباً للجماعة فإنها على الأقل ستمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخرى عليها، فمسألة ألا تكون ممثلاً في السلطة لا تعني فقط أن الجماعة خارج السلطة وإنما ستكون خاضعة لجماعة أخرى و تابعة لها[٣٠] ،ويمكن القول انه لا يوجد مجتمع تعددي إلا ويعرف مشكلة تمثيل الجماعات المختلفة في ظل تنافس نخب تلك الجماعات من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من الوظائف في الدولة، لما يترتب من ذلك من مكاسب مادية ورمزية للنخبة المهيمنة والجماعة التي ينتمون إليها.[٣١]

ان المطالب السياسية تتمثل بشكل رئيسي في التمثيل في المؤسسات السياسية ونيل المناصب العامة، فبالنسبة إلى التمثيل في المؤسسات السياسية هناك تنافس حقيقي بين مختلف الجماعات من اجل السيطرة على المؤسسات العامة للدولة، فكل الأطراف السياسية داخل الدولة تتحرك ساعية إلى السيطرة على أكبر قدر من الوظائف الرئيسة كونها تحمل أمال مؤيديها التي تمثلها، وبالتالي نجدها تضع هذه القضية في صلب أجندتها السياسية، إضافة إلى محاولاتها المستمرة في إعادة ترتيب وتقليل التفاوت في التمثيل للوظائف السياسية العامة داخل البلاد.[٣٢]

أما فيما يتعلق بالمناصب العامة وانطلاقا من واقع ضعف المؤسسات السياسية في معظم الدول الإفريقية وهيمنة السلطة التنفيذية على ما سواها من السلطات ، نجد إن منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الوزراء وعضوية البرلمان يحظى بأهمية بالغة لدى الجماعات الاثنية المختلفة داخل المجتمع ، ومن أمثلتها ما حدث في نيجيريا إذ أبدت الجماعات غير المسلمة ومنهم المسيحيون في الجنوب استياءهم في ظل هيمنة المسلمين على المناصب الحساسة في الدولة، وطالبوا بمداورة منصب رئاسة الجمهورية على أساس المشاركة المتكافئة في السلطة[٣٣]، ويرى العديد من الباحثين أن احتمالات نشوب النزاع والذي قد يصل إلى مستوى العنف في بلد ما يتوقف على نوعية مؤسساتها السياسية ونزاهتها، فالنظم الدكتاتورية والمستبدة المغلقة تزيد فيها احتمالات تولد مشاعر الاستياء مع مرور الوقت، وخاصة في حالة خدمة مصالح بعض الجماعات سواء كانت دينية أو قومية أو طائفية في الوقت الذي يتم فيه تجاهل مصالح غيرها كما هو الحال بالنسبة للمسيحيين في نيجيريا وجماعة التاميل في سيرلانكا، وحتى في البلدان الديمقراطية قد يتولد الشعور بالاستياء إذا كان تمثيل بعض الجماعات في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمؤسسات السياسية الأخرى في الدولة غير متناسب وحجم تلك الجماعات في المجتمع ، ومع الوقت يمكن أن تصبح شرعية النظام بالكامل مثار جدل، واحتمالات نشوب النزاع العنيف تظهر أكثر إذا لجأت الدولة إلى أساليب القمع والعنف والى سياسات التمييز في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية بشكل غير متساوي[٣٤] ، وفي العراق نجد إن مطالبة الجماعات السنية بان يكون لهم دور في المناصب الحساسة في الدولة ومنها التوازن في تمثيل هذه الجماعة في القوات المسلحة هذا المطالبة وغيرها أدت إلى حصول احتجاجات عام ٢٠١٣ نشطت في المناطق ذات الأغلبية السنية من العراق مثل الرمادي و

صلاح الدين و الموصل وكركوك و تبعتها مناطق متفرقة من بغداد وأعقبت هذه الاحتجاجات اشتباكات مسلحة في المناطق التي حدثت فيها التظاهرات بين قوات الجيش العراقي والشرطة من جهة ومسلحين سنة ينتمون إلى هذه المناطق من جهة أخرى.[٣٥]

ثانيا المطالب الاقتصادية: تشكل المطالب الاقتصادية التي تتمثل بشكل رئيسي حول نصيب الجماعة في الإنفاق العام من خلال توزيع الموارد الاقتصادية أو إعادة توزيعها، وتعد هذه الإشكالية من اعقد وأخطر المهام التي يتعين على النظم السياسية القائمة القيام بها، في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تعرضها الجماعات التعددية في أغلب الأحيان، والتي تتعلق بكافة جوانب الإنفاق العام ومجالاته سواء ما يتعلق منه بأوضاع قائمة أو مشروعات مستهدفة، حيث تحرص الجماعات المتنوعة الحفاظ على مكانتها ووضعها داخل المجتمع، في حين تسعى الجماعات المتضررة أو الخارجة عن الحكم نسبياً إلى المطالبة بزيادة نصيبها من الإنفاق العام سواء تمثلت مطالب تلك الجماعات في شكل المخصصات المالية المباشرة للجماعة أو سلطتها الإقليمية المحلية التي تمثلها أإقامة مشروعات استثمارية أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة والإقليم الذي تقطنه .

إن الدولة في مثل تلك الحالات عليها أن تجد تسوية سهلة للمطالب الاقتصادية لمختلف الجماعات، ذلك لان زيادة النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التنافس بين تلك الجماعات أو تهميش جماعات أخرى، كما أن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع بين الجماعات التعددية المختلفة[٣٦] ، وهناك الكثير من الأمثلة على مطالب الجماعات التعددية ذات الطابع الاقتصادي والمتمثلة بالموارد الاقتصادية وكيفية توزيعها بشكل عادل بين الجميع ودون استثناء ، وبشكل خاص في الدول الإفريقية، التي شهدت محاولات ومطالبات انفصالية وحروب أهلية، كالسودان ونيجيريا وتشاد وإثيوبيا وجيبوتي ، إذ تجد الجماعات المستبعدة من السلطة ومزاياها نفسها مضطرة عبر مجموعة من الممارسات إلى المطالبة إما بالانفصال التام أو الاستقلال الإداري والمتمثل بالحكم الذاتي أو الفدرالية أو السعي من أجل بسط هيمنتها على النظام وأجهزته المختلفة ، فهذه المطالب من قبل الجماعات التعددية قد تسبب صراعات فيما بينها قد تصل إلى مستوى العنف المسلح وهذا ما حصل في (سيراليون) التي شهدت نزاعات مسلحة بين الجبهة الموحدة الثورية وسلسلة من الحكومات التي تعاقبت على السلطة في عقد

التسعينات من القرن المنصرم اثر تنافسها الحاد على مناجم الماس والذهب المنتشرة في البلاد) ، والأمر ذاته ينطبق على كولومبيا الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والذهب والزمرد والتي شهدت نزاعات عنيفة منذ الستينات من القرن الماضي بين القوات الحكومية من جهة والجماعات المسلحة المتمثلة بالقوات المسلحة الثورية في كولومبيا(FARC)، وجيش التحرير الوطني (ELN)، ويضاف إلى ذلك جماعات الدفاع الذاتي(AUC) ، والتي تنافست بشكل عنيف على تلك الموارد نتيجة غياب الضوابط السلمية في توزيع تلك الموارد بشكل عادل ومنصف [٣٧] .

أما على مستوى العراق فنجد إن الدستور قد التفت إلى ضرورة وضع السبل السليمة لمعالجة الجوانب الاقتصادية خصوصاً بين المركز(الحكومة المركزية) وبين إقليم كوردستان(بشكل خاص) . فجاءت المواد(١١١-١١٢) من الدستور لتحدد المسارات العامة لتوزيع موارد ثروتي النفط والغاز بين السلطة الاتحادية من جهة وسلطات الأقاليم من جهة ثانية، وبالرغم من ذلك نجد إن هناك إشكاليات مثارة بين هذين الطرفين، على مستوى الواقع وعلى مستوى عدم أمكانية إقرار مشروع قانون النفط والغاز، وتمثل الإشكالية الاقتصادية في العراق في إن تكتلات مجتمعية وفق خلفيات مناطقية أو مذهبية أو قومية ترى بأن حقوقها قد ظلمت أو اغتصبت أو أنها تعيش حالة الغبن من قبل الحكومة الاتحادية مما حدا بها إن توسع من مطالبها الاقتصادية وتضغط على الحكومة الاتحادية مستغلة حالة الضعف التي تواجهها الحكومة الاتحادية أو انشغالها بقضايا مصيرية أهم فتحصل حالة التعارض بين مطالب هذه التكتلات والنصوص الدستورية القاضية بتوزيع الثروات بشكل متساوي على إفراد الشعب كافة.

**** الاستنتاجات:***

١. ان الوحدة الوطنية وغياب النزعات الاستقلالية و الانفصالية والصراعات الطائفية و العرقية والاثنية أو محدوديتها ، إن هذا لا يعني التجانس المذهبي والقومي بالضرورة ، لكن المقصود هو وجود رؤية واستراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع المذهبي والعرقي والثقافي من شأنها تحقيق التكامل الوطني في الدولة، وحل النزاعات والقضاء على النزعات الانفصالية . إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

٢. ان الفصل بين السلطات الثلاث هو أن يكون الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطتين التشريعية والقضائية فصلا حقيقيا على

المستويات كافة، فقيام السلطة التشريعية بدورها التشريعي والرقابي بعيدا عن هيمنة وتهديد السلطة التنفيذية يكرس الاستقرار. واستقلال القضاء ضرورة تقتضيها مصلحة البلد وكل ما كان القضاء مهنيا ومستقلا يؤسس للاستقرار ويديمه.

٣. شرعية النظام السياسي، ويقصد بالشرعية أن تكون السلطة التنفيذية وليدة الإرادة الحرة للبرلمان المنتخب الذي يعبر عن الارادة الجماعية، هذا في الأنظمة البرلمانية ويصدق الحال مع اختيار الرئيس في الأنظمة الرئاسية، أي تقبل الشعب للسلطة الحاكمة وخضوعه لها طواعية، وتأتي الشرعية من التجاوب المباشر والاستجابة لاحتياجات الناس والسعي لتحقيق التطلعات الوطنية.

٤. ان الإرادة الحرة للدولة وعدم تبعيتها للآخر يكرس قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة، وتعد مسألة قدرة النظام السياسي لمواجهة التهديدات الخارجية هي أهم وظائف النظام السياسي على الاطلاق كونها تتعلق ببقاء الدولة نفسها ويؤسس للاستقرار.

٥. ان غياب العنف الحكومي والمجتمعي واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات: يكون ذلك من خلال استراتيجية متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة، وتشعر كل فرد بالمساواة التامة مع الاخرين، ويشعر معها كل فرد في الدولة بأنه جزء لا يتجزأ منها ، يكن لها الولاء والتقدير، ويكون مستعدا للتضحية من اجلها ، فتتوقف بذلك الحروب والنزاعات ويتجه المواطنون نحو التنمية والاعمار. وعدم استخدام العنف السياسي للنظام الحاكم عبر الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية.

٦.نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرة السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم . إن توفير احتياجات الناس الاساسية ودعم الطبقات الفقيرة هي أكثر ما يستهلك جهد الحكومات الغربية اليوم ، وأول ما يتصدر برامج الاحزاب السياسية في البلدان الغربية في مواسم الانتخابات .

٧. اما التداول السلمي للسلطة: يقصد بها وجود آليات لانتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية، خاصة بعد انتهاء المدة القانونية للبرلمان والحكومة المنتخبة عنه، وينبغي أن تكون الطرق سالكة ومفتوحة للصعود

والهبوط وفقاً لمعايير وآليات منصوص عليها في الدستور والقوانين المنبثقة عنه .

٨. حسن إدارة العلاقات الخارجية للدولة هي من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي للدولة سوء علاقاتها الخارجية مع الجيران أو مع المجتمع الدولي ، أو مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وذلك أما بسبب سوء ادارتها لملف السياسة الخارجية بسبب عدم كفاءة القائمين عليه ، أو بسبب الطبيعة الصراعية للنظام الحاكم

٩.المؤسساتية القصد منها كلما اقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسساتية، كان هذا مؤشراً للاستقرار السياسي، والعكس صحيح. المؤسساتية تعني: أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار كلما اقترب ذلك النظام السياسي من حالة الاستقرار.

الهوامش والمصادر:

[١]– فوزية لبادي ، اشكالية ادارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة حالتي السودان و العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد خضير بسكره ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٦

[٢] – محمود ابو العينين ، ادارة الصراعات العرقية في افريقيا ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، العدد ٥٩ ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

[٣]– تانيا كيلي واخرون ، التعايش في ظل الاختلاف ، اوراق ديموقراطية ، العراق ، مركز العراق للمعلومات الديمقراطية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٥

[٤]– مجاهد هاشم يحي ، النظام الفيدرالي و التحول الديمقراطي في العراق (٢٠٠٥–٢٠١٥)، برنامج دعم البحث العربي – الدورة الثانية ، مبادرة الاصلاح العربي ، ٢٠١٧ .

[٥]– محمود ابو العينين ، التعددية العرقية و مستقبل الدولة الاثيوبية ، مجلة الدراسات الافريقية ، عدد خاص ، ١٩٩٤، ص ١٩٩– ٢٠١.

[٦] – بهاء الدين مكاوي محمد قيلي:اثر التعدد العرقي علي الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية التجارة،ص٤٠

[٧] – ابراهيم احمد نصر الدين ، الاندماج الوطني في افريقيا و الخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٣ ، ١٩٨٤ ، ص٣٨.

[٨]– عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (مطبعة العانى، بغداد، ١٩٦٧) ص٦٣.

[٩] – جاريث ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية من كتاب المجتمع العراقي: حفريات سسيولوجية في الاثنيات والطوائف، (بيروت، معهد الدراسات الستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص٣٤٧–٣٤٨.

[١٠]– مسعود بارزاني، تصريح حول الدستور العراقي، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط التالي:
www.serabealnhar.com

[١١]– عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص٣٢٧.

[١٢]– نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجيات بناء الدولة العراقية، المؤتمر العلمي السنوي، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١١)، ص٦٩٧.

[١٣] – وجدان فالح الساعدي، نمط ادارة الحكم في العراق واثاره السياسية والاقتصادية للمدة من ١٩٢١–٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير

منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص١١١.

[١٤] – ياسين البكري وعبدالعظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية، العدد ١، (بيروت، العالمية المتحدة، ٢٠١١)، ص٧١-٧٢.

[١٥] – محمد عمر مولود: مصدر سابق، ص15340.

[١٦] – عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما و حديثا ، ط٣، مطبعة العرفان ، ١٩٥٨ ، ص٣٥.

[١٧]– المصدر نفسه – المكان نفسه .

[١٨] – خليل اسماعيل محمد ، كوردستان العراق في ضوء التعدادات السكانية ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠١١، ص ٢٠– ٢١ .

[١٩]– المادة (١٦) من القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥.

فقد نصت المادة (١٩) من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ على إن (العراقيون إمام القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية).

[٢٠] – انظر مادة(٣) من الدستور المؤ قت لعام ١٩٦٤

[٢١] – مادة ٧/ ب) من الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠

[٢١] – مادة (٤/ اولا) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥

[٢٣] – المادة (٤/ رابعا) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥

[٢٤] – حيدر حب الله ، التعددية الدينية نظرة في المذهب البلورالي ، ط١ ،بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩.

[٢٥] – سهيلة انيس عبد الانيس ، الأقليات في العراق (دراسة في حقيقة وجودهم وواقعهم السياسي)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204138

*يتركز دين الصابئة المندائية على الإيمان بالله الواحد وأنبيائه إذ يؤمنون بالنبي أدم عليه السلام وشيت وسام بن نوح وإبراهيم الخليل وأخيراً بالنبي يحيى بن زكريا وهو أخر أنبيائهم ويتجه الصابئة المندائيون في صلاتهم وممارسة شعائرهم الدينية نحو جهة الشمال لأيمانهم بأن عالم الأنوار في هذا المكان المقدس من الأكوان. انظر: الليدي دراوور: الصابئة المندائيون، ترجمة نعيم بدوي وغضبان رومي،الكتاب الأول،ط٢،بغداد،١٩٨٧،ص٤٠ وما بعدها.

** يعتقد الايزيدون بوجود الهين : اله الخير واله الشر ويرمزون إلى الاول بالله تعالى والى الثاني بالشيطان الرجيم ، ومركز الحياة الدينية لليزيدين هو مقام وليهم الشيخ عدي بن مسافر الأموي. انظر:عبد الرزاق الحسني : مصدر سابق،ص٤٧.

[٢٦] ***لقد تضمن الملحق الاول لنظام رعاية الطوائف الدينية في العراق رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١ تعداد للطوائف المعترف بها في العراق وهي: ١- طائفة الكلدان . ٢- طائفة الاثورية . ٣- طائفة الاثورية الجاثليقية. ٤- طائفة السريان الكاثوليك. ٥- طائفة السريان الأرثوذكس . ٦- طائفة الأرمن . ٧- طائفة الأرمن الأرثوذكس . ٨- طائفة الروم الكاثوليك . ٩- طائفة الروم الأرثوذكس . ١٠- طائفة اللاتين. ١١- طائفة البروتستانتية الانجلية الوطنية. ١٢- طائفة الانجلية البروتستانتية الاثورية . ١٣- طائفة الارفنت السبتيين. ١٤- طائفة القبطية الأرثوذكسية. ١٥- طائفة الأمويين اليزيدية. ١٦- طائفة الصابئة . ١٧- طائفة اليهود

[٢٧]- نيفين عبد المنعم سعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، ط١، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٥

[٢٨] - أمجد علي حسين،النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية(العراق نموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والسياسة، جامعة دهوك،٢٠١٠، ص٢٥

[٢٩] -YashGhai, Autonomy and Ethnicity: Negotiating Competing Claims in Mlti- ethic State, First published, Cambridge University Press, New York, 2000, P. 8-9.

[30] -YashGhai, Op. Cit., P.13.

[31] - Donald L. Horowitz, Ethnic Groups In Conflict, University of California Press, California, 1985 P. 221-222.

[32] - امجد علي حسين: مصدر سابق،ص٣١.

[33]- د. محمد عاشور مهدي، مصدر السابق،ص٩٣-٩٤.

[34] -Michael E. Brown, Ethnic and Internal Conflicts Causes and Implications, In Michael E. Brown (ed), Ethnic Conflict and International Security Princeton University Press, London, 1993, P. 8-10.

[35] - رويترز العربية: تصاعد حدة التوتر في العراق بعد سقوط عشرات القتلى في احتجاجات الحويجة. http://ara.reuters.com/article/topNews .

[٣٦] - روزا اساماعيلوفا، المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها؟ ترجمة: سامي الرزاز، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د. ت، ص٨٣.

[٣٧]- بي س. دوما، الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية، ترجمة: عبد الإله ألنعيمي، ط١، معهد الدراسات العراقية،بغداد- بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٧